



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (17)

التاريخ: الخميس 18/صفر/1441 هـ

17/أكتوبر/2019 م

الدرس السابع عشر من "القواعد المثلى"

قال: (ثم إنَّ من أهل التعطيل من طرَّد قاعدته في جميع الصفات)

عرفنا من هم المعطلة؛ هم الذين يعطلون صفات الله سبحانه وتعالى ولا يثبتونها لله تبارك وتعالى؛ فتقول: له يد، يقول لك: ليس له يد، تقول: يرضى ويحب، يقول لك: لا يرضى ولا يحب؛ هؤلاء هم المعطلة، يعطلون صفات الله سبحانه وتعالى ولا يثبتونها له.

قال: (ثم إنَّ من أهل التعطيل)؛

فهؤلاء المعطلة أقسام وليسوا كلهم على نفس العقيدة؛ وإن كان أصلهم واحداً؛ وهو تقديم العقل على النقل، وإثبات الصفات لله بالعقل ونفيها عنه بالعقل، هذا هو أصلهم جميعاً؛ لكنهم بعد ذلك يختلفون فيما بينهم؛ فينقسمون إلى أقسام.

قال: (ثم إن من أهل التعطيل من طرَّد قاعدته في جميع الصفات)؛

فجعل القاعدة التي قررناها تنطبق على جميع صفات الله سبحانه وتعالى؛ فأدى به ذلك إلى نفي جميع الصفات، وهؤلاء الذين يثبتون الأسماء وينفون الصفات هم المعتزلة؛ أصحاب واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، فإنهم ينفون عن الله الصفات؛ فيقولون: هو السميع البصير لكنَّه سميع بلا سمع، بصير بلا بصر وهكذا، فيثبتون الاسم دون الصفة، ورؤوسهم: واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد.

قال: (أو تعدى إلى الأسماء أيضاً)

لم ينفِ الصفات فقط ويطرَّد قاعدته فيها؛ بل وأيضاً حتى في أسماء الله سبحانه وتعالى، والذين نفوا أسماء الله سبحانه وتعالى ونفوا صفات الله سبحانه وتعالى هؤلاء يُقال لهم: الجهمية؛ وهؤلاء أتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، وهما أول من أتى بهذه البدعة؛ وهي بدعة أهل الكلام من تقرير العقائد بالعقل وإثبات ما أثبتته العقل ونفي ما نفاه العقل؛ فأول من أتى بهذه البدعة هم هؤلاء القوم، ثم بعد ذلك انقسموا من داخلهم إلى معتزلة وأشاعرة وماتريدية؛ وإلى آخره، فهؤلاء الذين صار لهم اسم خاص بهم؛ هم: الجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات عن الله سبحانه وتعالى فلا يثبتون لله اسماً ولا صفة.

فقال لهم أهل العلم: أنتم لا تثبتون إلهاً! أنتم تثبتون عدماً! ما هو هذا الشيء الذي ليس له اسم ولا صفة؟!

الشيء الذي لا اسم له ولا صفة هو الشيء المعدوم، ليس موجوداً؛ لذلك كفرهم جمع كبير جداً من أهل العلم؛ لأنّ مؤدى كلامهم إلى نفي وجود الله تبارك وتعالى.

وأما المعتزلة فيثبتون الأسماء وينفون الصفات، وهؤلاء أيضاً من أهل العلم من ذهب إلى كفرهم، ومنهم الإمام الكبير العلامة الشيخ ابن باز رحمه الله، فإنه يذهب إلى كفر هذه الطائفة أيضاً؛ لأنّ مؤدى كلامهم أيضاً إلى تعطيل الله سبحانه وتعالى عمّا أثبت لنفسه من صفات بالكلية، يعني إثبات الأسماء بعد ذلك لا معنى له فيؤدى إلى ما أدى إليه قول الجهمية؛ هذه الفئة الثانية.

وننبه على أمر: أنّ بعض أهل العلم أحياناً يُطلق كلمة الجهمية على معنى عام؛ على معنى جميع المتكلمين الذين يقدّمون العقل على النقل، وينفون صفات الله سبحانه وتعالى عنه إمّا نفيّاً جزئياً أو نفيّاً كلياً؛ فيطلق هذا الاسم على الجهمية وعلى المعتزلة وعلى الأشاعرة وعلى الكلابية وعلى الماتريدية، إلى آخره؛ كلّ هؤلاء يدخلون في لفظ الجهمية، وتارة يطلقون لفظ الجهمية ويريدون به من نفى الأسماء والصفات خاصة.

ذكر المؤلف الجهمية والمعتزلة؛ ثم ينتقل إلى طائفة أخرى فيقول:

(ومنهم من تناقض؛ فأثبت بعض الصفات دون بعض)

التناقض هذا مشكلته مشكلة في العلم، وهو اليوم كثير؛ فكلمة عظّم الجهل في مسائل الاعتقاد؛ كثر التناقض، فلذلك تجد اليوم شخصاً يقرر لك أنّ الإيمان اعتقاد وقول وعمل ثم بعد ذلك يأتي ويقول لك: الكفر هو التكذيب فقط؛ تناقض عجيب جداً، فعند اسم الإيمان يقرر عقيدة أهل السنّة والجماعة، وعندما يأتي إلى اسم الكفر؛ يقرر عقيدة المرجئة؛ هذا تناقض واضح جداً؛ فحتى المبتدعة القُدّامى ما كانوا يتناقضون هذا التناقض؛ عندهم الأمور مطردة؛ إذا عرّف الإيمان بأنه: اعتقاد وقول وعمل؛ قال: الكفر يكون بالتكذيب ويكون بالاعتقاد ويكون بالعمل،

وإذا عرّف الإيمان على أنّه التصديق؛ قال: الكفر هو التكذيب؛ لأنّ الأمر مرتبط ببعضه ببعض،

فالكفر هو نقيض الإيمان، هذا تعريفه عند الجميع، فإذا عرّفت الإيمان بأنّه اعتقاد وقول وعمل؛ يكون عندك الكفر أيضاً اعتقاد وقول وعمل، وإذا عرّفت الإيمان على أنّه تصديق؛ تُعرّف الكفر على أنّه تكذيب؛ وهكذا،

وأما اليوم فصار عندنا تناقضات كثيرة بسبب التعمق في الجهل في مسائل الاعتقاد، والسبب في ذلك أنّ كثيراً ممن تصدر للكلام في أمور الاعتقاد هو لم يأخذها عن أهل العلم.

لذلك أنصح طلبة العلم إذا أرادوا أن يدرسوا العقيدة عند شخص؛ أن ينظروا عند من درس؛ إن درس عند عالم سنّة؛ هذا يكون قد أخذ العقيدة بشكل سليم، يؤتمن جانبه ما لم يظهر منه خلاف ذلك، لكن إن درس عند عالم بدعة أو لم يدرس إلّا على الكتب؛ فهذا أمره خطير، كن منه على حذر؛ ما ندري هل فهم الكتب بشكل صحيح أم لا؟

فالذي أخذه عن ذاك المبتدع قطعاً يكون قد أخذه بشكل مبتدع على نفس ما أخذه من شيخه، هل استطاع أن يعدّل؟ ما استطاع أن يعدّل هذه الأمور كلّها تحتاج إلى نظر.

هذا هو أمر العقيدة بالذات؛ أمر خطير، يعني لا تسلّم عقيدتك لأيّ أحد؛ لا بدّ أن تتحقق منه. قال: **(ثم إنّ من أهل التعطيل من طرّد قاعدته في جميع الصفات)؛**

فنفي جميع الصفات

(أو تعدّى إلى الأسماء أيضاً)؛

فنفي الأسماء والصفات، القسم الأول هم المعتزلة، والقسم الثاني هم الجهمية،

(ومنهم من تناقض)؛ اضطرب وتخبّط

(فأثبت بعض الصفات دون بعض)؛

أثبت بعض الصفات ونفى البعض الآخر.

قال: **(كالأشعريّة)**

الأشاعرة أتباع أبي الحسن الأشعري، نسبة إلى قبيلة الأشعريين، وهم الذين يثبتون سبع

صفات؛ هي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر.

قال: **(والماتريدية)**

وهؤلاء يثبتون ثمان صفات، يزيدون على الأشاعرة صفة، والبعض قال: هم يختلفون عن



الأشاعرة في اثني عشرة مسألة من المسائل فقط، والبعض زاد والبعض نقص؛ المهم هو أعظم فارق يعرفون به عن الأشاعرة أنهم يثبتون ثمان صفات؛ يزيدون صفة التكوين إضافة إلى ما يثبته الأشاعرة، والأشاعرة يثبتون سبع صفات؛ هذا المشهور عنهم؛ وإن كنت تجد خلافات فيما بينهم في الداخل لكن المشهور عنهم هو هذا، وهذا ذكره بعض من ينتهي إليهم؛ قال: نثبت سبع صفات ولا نثبت غيرها، وأما الماتريدية فكما ذكرنا يثبتون ثمان صفات. والماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي، والماتريدية نسبة إلى مدينة موجودة في بلاد ما وراء النهر، يعني من بعد إيران.

قال: (أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه)

أي: هؤلاء الأشعرية والماتريدية أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه. لماذا أثبتتم صفة العلم، صفة السمع، صفة البصر، صفة الحياة، صفة الإرادة، صفة الكلام، لماذا أثبتتم هذه الأشياء؟ قالوا: هذه قد أدركها العقل، قد أثبتها العقل، فهذا هو ضابطهم؛ أن ما أثبته العقل نثبتته وما لم يثبته العقل لا نثبتته،

لكن اختلفوا في العقل، ما الذي يثبته وما الذي لا يثبته،

ثم بعد ذلك يقول لك: العقل دليله يقيني لا شك فيه، كيف يكون يقينياً وقد اختلفتم؟ بل ربّما أنتم أنفسكم الأشاعرة تختلفون فيما بينكم في الصفات التي يثبتها العقل والصفات التي لا يثبتها العقل، إذاً أي يقين هذا؟ إنما هي أوهام تعلقتم بها ولبس عليكم الشيطان بها فانجررتم خلفه فقط؛ هذه حقيقة الأمر.

قال: (ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه، أو لا يدل عليه)

هذه قاعدتهم التي اتفقوا عليها جميعاً؛ جهمية، ومعتزلة، وأشاعرة، وماتريدية؛ كل هؤلاء الذين يسمّون بأهل الكلام؛ هذه قاعدتهم.

قال المؤلف: (فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه، يمكن إثباته

بالطريق العقلي الذي أثبتتم به ما أثبتموه؛ كما هو ثابت بالدليل السمعي)

يعني: أنتم الآن أثبتتم صفة السمع والبصر؛ لأنّ العقل يدركها ويثبتها، ونفيتهم صفة الرضا



وصفة الحبّ عن الله سبحانه وتعالى؛ قلتّم العقل لا يدركها، العقل لا يثبتها لله سبحانه وتعالى، والمؤلف يقول:

(ما نفيتموه بحجة أنّ العقل لا يدلّ عليه يمكن إثباته بالطريق العقلي)

أيضاً؛ يعني: أنتم قلتّم العقل لا يثبتته، ونحن نقول: بل العقل يثبتته ويجعله حجّة ثابتة عنده، العقل يثبت هذه الأشياء.

فصار النزاع صار بيننا وبينهم في: هل العقل يثبت هذه الصفة؟،

يعني مثلاً صفة الرضا هل يثبتها العقل أم لا؟ هم يقولون لا يثبتها،

أما السنيّ السلفي فيقول: العقل يثبتها، وإن كنا نحن لسنا بحاجة لنجادلهم بهذه الطريقة؛ لأنّ إقامة الحجّة على القوم تكفي في أن تثبت لهم وجودها في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وأن تقرّر لهم ما قررناه في القواعد السابقة، يكفينا هذا؛ ونكون قد أقمنا عليهم الحجّة وانتهى الأمر. لكن إذا رأيت شخصاً تائهاً محتاراً يريد الحقّ وتلبست عليه بعض الأمور؛ فلا بأس أن تناقشه بهذه الطريقة التي ذكرها المؤلف، وإلا فالأصل عندنا أننا نحن نقف عند الدليل السمعي فقط؛ قال الله، قال رسول الله ﷺ ونلزمه بهذا.

قال رحمه الله: (مثال ذلك: أنّهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة)

أثبتوا صفة الإرادة لله سبحانه وتعالى، وقالوا الله سبحانه وتعالى يريد، ليس عندنا مشكلة، لكنهم قالوا: صفة الرحمة لا نثبتها لله؛ قالوا: صفة الإرادة العقل يثبتها، وصفة الرحمة العقل ينفها.

قال المؤلف: (أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها)

يعني: وردت في الأدلة السمعية من أدلة الكتاب والسنة وأنّ العقل يثبتها أيضاً؛ فعندهم العقل هو أهم شيء؛ وأما الأدلة السمعية؛ فهذه أمر إضافي زائد، لا يهتمون به.

قال: (أمّا السمع: فمنه قوله تعالى: "وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ")

إذاً أثبت صفة الإرادة لله سبحانه وتعالى.

قال: (وأما العقل: فإنّ اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو

وصف دليل على الإرادة)

يعني: دليل على أن الله سبحانه وتعالى يريد هذا ولا يريد هذا.

قال: **(ونفوا الرحمة؛ قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم ورقته للمرحوم؛ وهذا محال في حق الله تعالى)**

واللين: من الرقة.

هكذا فهموا الأمور؛ قالوا: الرحمة لا نثبتها لله سبحانه وتعالى؛ لأن الرحمة هي رقة القلب ولينه، وهذا لا يثبت في حق الله سبحانه وتعالى.

قال: **(وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل)**

هكذا دائماً الأشاعرة عندما يريدون أن يحرفوا صفة من الصفات يحرفونها إلى الإرادة، أو إلى لازم الصفة، يعني مثلاً صفة الرحمة؛ عندما يريد الأشعري أن يتخلص من أدلة الكتاب والسنة؛ يقول: إرادة الإنعام، أو يقول: الرحمة هي الإنعام، فمعنى رحمهم الله: أنعم عليهم بفضله، أو رحمهم الله: أراد أن ينعم عليهم، هكذا الأشاعرة يحرفون الصفة على هذا المعنى فيردونها إلى الإرادة؛ لأنهم يثبتون الإرادة، أما المعتزلة لا يردونها إلى الإرادة؛ لأنهم لا يثبتون الإرادة.

قال: **(وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل)،**

إلى الفعل يعني: كالإنعام مثلاً، أو إرادة الفعل أي: إرادة الإنعام.

قال: **(فسروا الرحيم بالمنعم، أو مريد الإنعام)**

قال: **(فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية)**

والأدلة السمعية كثيرة: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، ﴿الرحمن علم القرآن﴾⁽¹⁾... إلى آخره.

قال: **(وأدلة ثبوتها أكثر عدداً وتنوعاً من أدلة الإرادة)**

يعني: لو أردت العدد؛ فعدد أدلة إثبات الرحمة في الكتاب والسنة أكثر من أدلة إثبات الإرادة.

قال: **(فقد وردت بالاسم مثل: {الرحمن الرحيم})**

وردت بالاسم يعني: "الرحمن" اسم لله؛ لكنه يتضمن صفة الرحمة.

قال: **(والصفة مثل: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ})⁽²⁾**

⁻¹ [الرحمن: 1]

⁻² [الكهف: 58]

هذه إثبات وصف لله سبحانه تعالى.

قال: **(والفعل مثل: {وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ} (1))**

فأثبتت بالاسم وبالصفة وبالفعل؛ إثبات قوي.

قال: **(ويمكن إثباتها بالعقل)**

فأنتم تقولون لا يثبتها العقل؛ ونحن نقول يمكن أن يثبتها العقل؛ كيف؟

قال: **(فإنَّ النعم التي تَثْرَى على العباد من كلِّ وجهٍ، والنِّقَمَ التي تُدْفَعُ عنهم في كلِّ حين؛ دالة**

على ثبوت الرِّحمة لله عزَّوجلَّ)

أي أن النعم المتتابعة المتتالية التي تنزل على العباد، وأيضاً النقم التي تدفع عنهم تدلّ على ثبوت الرِّحمة لله عز وجل، فبرحمته تبارك وتعالى ينعم عليهم، وبرحمته يدفع عنهم السَّوء.

قال: **(ودلائها على ذلك أَيْبَنَ وأجلى من دلالة التَّخصيص على الإرادة، لظهور ذلك للخاصة والعامّة)**

يعني: الناس جميعاً يشتركون في معرفة أو رؤية آثار رحمة الله سبحانه وتعالى.

قال: **(بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة؛ فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس)**

فهذا يكون قد أثبت الرحمة عقلاً.

قال: **(وأما نفيها بحجّة أنّها تستلزم اللين والرّقة؛ فجوابه: أنّ هذه الحجّة لو كانت مستقيمة؛**

لأمكن نفي الإرادة بمثلها)

يعني: نحن ندّعي عليكم في الإرادة التي أثبتموها مثل ما ادعيتم في الرِّحمة.

قال: **(فيقال: الإرادة مَيْلُ المرید إلى ما يرجوه حصول منفعة أو دفع مضرة)**

إذاً فيها ميل القلب، فالإرادة ميل القلب، فكما فسرتم الرحمة برقّة القلب؛ نحن نفسر لكم الإرادة بميل القلب.

قال: **(وهذا يستلزم الحاجة؛ والله تعالى منزّه عن ذلك)**

فكيف ستجيّبون عن هذا؟

قلتم: الرِّحمة لا تثبت بالعقل؛ وأثبتناها لكم بالعقل،

¹ - [العنكبوت: 21]

وقلتم: إثبات الرحمة يستلزم النقص؛ لأنّ الرّحمة هي رقة القلب؛
قلنا لكم يمكن أن يُقال هذا أيضاً في الإرادة؛ إثبات الإرادة يستلزم النقص؛ لأنّها ميلُ القلب،
وبهذا يرد عليهم المعتزلة؛ لكنّ هذا كلّه باطل.

قال: (فإن أُجيب: بأنّ هذه إرادة المخلوق؛ أمكن الجواب بمثله في الرّحمة)

وهذا ما نجيب به، أما جواب المعتزلة فيقول الأشاعرة للمعتزلة: هذه إرادة المخلوق ولله إرادة
تليق به، إذاً فلا يصح أن نفسّر الإرادة بميل القلب؛ فنقول لهم: كذلك بالنسبة للرحمة،
فالرحمة التي هي رقة القلب؛ هذه للمخلوق، ولله رحمة تليق بجلاله وعظمته.

قال: (بأنّ الرّحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.)

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل؛ سواء كان تعطيلاً عاماً)

كالجهمية الذين ينفون الأسماء والصفات.

قال: (أم خاصاً)

كالأشاعرة والماتريدية الذين ينفون بعض الصفات.

قال: (وبه علم أنّ طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته، وما احتجّوا به لذلك؛ لا

تندفع به شبه المعتزلة والجهمية؛ وذلك من وجهين:)

يقول المؤلف: (لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية):

لأنّهُ حصل نزاع بين الأشاعرة والمعتزلة والجهمية؛ فأراد الأشاعرة أن يثبتوا سبع صفات، بينما
الجهمية والمعتزلة ينفونها؛ فحصل بينهم نزاع وردود كثيرة، لكن حقيقة الأشاعرة مضطربون،
متناقضون؛ فكانت حجّتهم أمام الجهمية والمعتزلة ضعيفة.

قال المؤلف: (أحدهما: أنّه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها،

والبدعة لا تُدفع بالبدعة، وإنّما تدفع بالسنة)

هذا الأمر الأول؛ أنّ طريقهم مبتدعة؛ بل هم قد وافقوهم في الأصل أصلاً، وبما أنّهم وافقوهم

في الأصل؛ فلا يمكن أن يردوا عليهم بطريقة التخبط التي ساروا عليها، وطريقتهم مبتدعة،

محدثة، لم تكن على عهد النبي ﷺ ولا على عهد أصحابه، فما كانوا يستعملون العقل في

مناقشات ومجادلات عقلية في إثبات الصفات؛ إنّما عندهم الشرع، وهم على يقين بأنّ الشرع لا

يختلف أبدأ مع العقل الصحيح الصريح الصافي النقي؛ فلا يمكن أن يختلف دليل صحيح مع عقل صريح؛ هذا مستحيل، والسلف رضي الله عنهم يعلمون هذا، فكانوا يكتبون بتقرير الصفات بالأدلة السمعية فقط، وينتهي الأمر عندهم.

قال: (الثاني: أنّ المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنّة؛ فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقلياً، وأوّلتم دليله السمعي؛ فلماذا تُحرّمون علينا نفي ما نفينا به بما نراه دليلاً عقلياً، ونؤول دليله السمعي؛ فلنا عقول كما أنّ لكم عقولاً، فإن كانت عقولنا خاطئة؛ فكيف كانت عقولكم صائبة، وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة، وليس لكم حجّة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى)

وهذا كلام سليم، هذا إلزام من المعتزلة للأشاعرة؛ فأنتم تردون على أهل السنّة في صفة الرضى والحبّ وما شابه؛ تقولون هذه لم يثبتها العقل؛ كذلك نقول لكم نحن: والصفات التي أثبتتموها لا يثبتها العقل كذلك، فلماذا تعترضون علينا؟ ولنا عقول كما أنّ لكم عقولاً، ولسنا بأولى من الخطأ منكم.

قال: (وهذه حجّة دامغة، وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك)

لأنّهم متناقضون، والمتناقض دائماً حجته ضعيفة.

قال: (ولا محيص عنه)

يعني: لا خلاص منه.

قال: (إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يُطرّدون هذا الباب)

يعني: يجعلونه باباً واحداً مستمراً؛ الطرد بمعنى: الاستمرار؛ فلا ينفون في موضع ويثبتون في موضع، ويتناقضون؛ بل طريقتهم واحدة.

قال: (ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إثباتاً؛ لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهاً؛ لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن

لم يجعل الله له نوراً فما له من نور⁽¹⁾

هذا كله واضح، وبيانه تقدم.

قال: (تنبيه: عَلِمَ مما سبق أن كلَّ معطل ممثّل، وكلّ ممثّل معطل)

من خلال ما تقدم، علمنا أن كلَّ معطل ممثّل؛ لأنّه ممثّل أولاً في ذهنه، فأراد أن يفرّ من هذا التمثيل؛ ففرّ إلى التعطيل.

قال المؤلف مبيناً هذه الفقرة: (أمّا تعطيل المعطل فظاهر، وأمّا تمثيله: فلأنّه إنّما عطّل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثّل أولاً، وعطّل ثانياً، كما أنّه بتعطيله مثّله بالناقص).

قال: عطّل عنه الصفات، صفة الكلام، صفة السمع، صفة البصر، صفة الحبّ، صفة الرضى، صفة السخط، مثّله بالناقص؛ لأنّه من لا يتحلّى بهذه الصفات؛ فإنّه ناقص.

قال: (وأمّا تمثيل الممثل فواضح)

فيقول: يد كيد؛ هذا واضح.

قال: (وأمّا تعطيله فمن ثلاثة أوجه):

لماذا كان الممثل معطلاً في الحقيقة؟

قال: (الأول: أنّه عطّل نفس النصّ الذي أثبت به الصفة؛ حيث جعله دالاً على التمثيل، مع

أنّه لا دلالة فيه عليه؛ وإنّما يدلّ على صفة تليق بالله عزّوجلّ)

يعني: نفس الدليل الذي أثبت به الصفة؛ عطّله عن حقيقته؛ لأنّ حقيقته ليست التمثيل؛ وهو أثبته بالتمثيل.

قال: (الثاني: أنّه عطّل كلّ نصّ يدلّ على نفي مماثلة الله لخلقه)

يعني: كقول الله تبارك وتعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾؛ عطّله وما آمن بهذه الجزئية من الآية.

قال: (الثالث: أنّه عطّل الله تعالى عن كماله الواجب، حيث مثّله بالمخلوق الناقص)

وهذه واضحة؛ فعندما يقول: يد الله كيد الإنسان، يكون قد وصف يد الله بالناقص، عندما يقول حياة الله كحياة الإنسان؛ يكون قد وصف حياة الله بالناقص؛ لذلك هو معطل حقيقة؛

¹ - [النور: 40]

عطلّ كمال الله سبحانه وتعالى عن كماله.

بهذا نكون قد انتهينا من شرح قواعد الأسماء والصفات من كتاب "القواعد المثلى"، وأكمل المؤلف كتابه، بذكر بعض الشبهات التي أوردتها أهل التعطيل على أهل السنة والجماعة، وردّ عليها في الجزء المتبقي من هذا الكتاب، وسنكملة بإذن الله تعالى، لكن تعتنون بهذا الجزء الذي تقدّم اعتناءً خاصاً؛ فهو تقرير القواعد التي يحتاجها كلُّ سنيِّ سلفي، ومن أتقن هذا الجزء من الكتاب؛ فقد أتقن باب الأسماء والصفات، ويبقى عليه فقط أن يعرف الصفات التي أثبتتها السلف والصفات التي لم يثبتوها.

وقد اعتنى ابن خزيمة في كتابه "التوحيد" اعتناءً طيباً بهذا الجانب، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لطاعته.

